# تطويع البورصة فى خدمة الانفتاح

د. رشيد صادق ابراهيم

كانت ملكية المشروعات فى يد المالك الفرد ، وكان هو سيد نفسه ، يتخذ قراراته بنفسه ، ويتحمل وحده نتائج اعماله . ويتقدم وسائل الانتاج ، والحاجة الى اموال كبيرة ، ومعلومات كثيرة متخصصة لادارة اعمال المشروعات ، فظهرت شركات التضامن أو الاشخاص ، وتطورت وسائل المواصلات ، واستمرت وسائل الانتاج فى التقدم ، وزادت اهمية رأس المال ، وانتشرت مؤسسات التمويل ، وظهرت شركات المساهمة فى دنيا الاعمال التى يمكن عن طريقها جمع اموال طائلة من افراد الشعب المختلفة ، او من الاف المساهمين . وكل فرد مسئول بقدر ما اسهم به من اموال فى المشروع ، وتتميز شركات المساهمة بانفصال الادارة عن الملكية ، وظهرت طبقة متخصصة فى الادارة ، وكبر حجم الشركات المساهمة ، وزاد عدد المساهمين ، وأصبحت اهتماماتهم تدور ناحية انجاح أعمال المشروع .. وكان أحد المؤشرات الهامة لنجاح المشروع ، يتمثل فى مقدار ما تسفر عنه نتيجة أعماله اخر كل فترة زمنية من أرباح .

وكان هدف أفراد الشعب الاساسى فى الاسهام فى شركات المساهمة ، هو استثمار رؤوس أموالهم فى أحد أوجه الاستثمار الهامة . والاوراق المالية لها أسواق منظمة ، وأسعار معلنة ، وقابلة للتداول ، ومكان محدد ، وزمن معين للتعامل ، واشخاص متخصصون لضمان سلامة البيع ، وغيرها من العوامل التى تساعد على شرائها ، وتشرف الحكومة على حسن سير العمل بها . لذلك نجد المستثمر يقبل على هذا الوجه من وجوه الاستثمار فى جميع بلاد العالم ، وفى مصر أيضا ، ويطلق على هذه الاسواق المنظمة اسم بورصات .

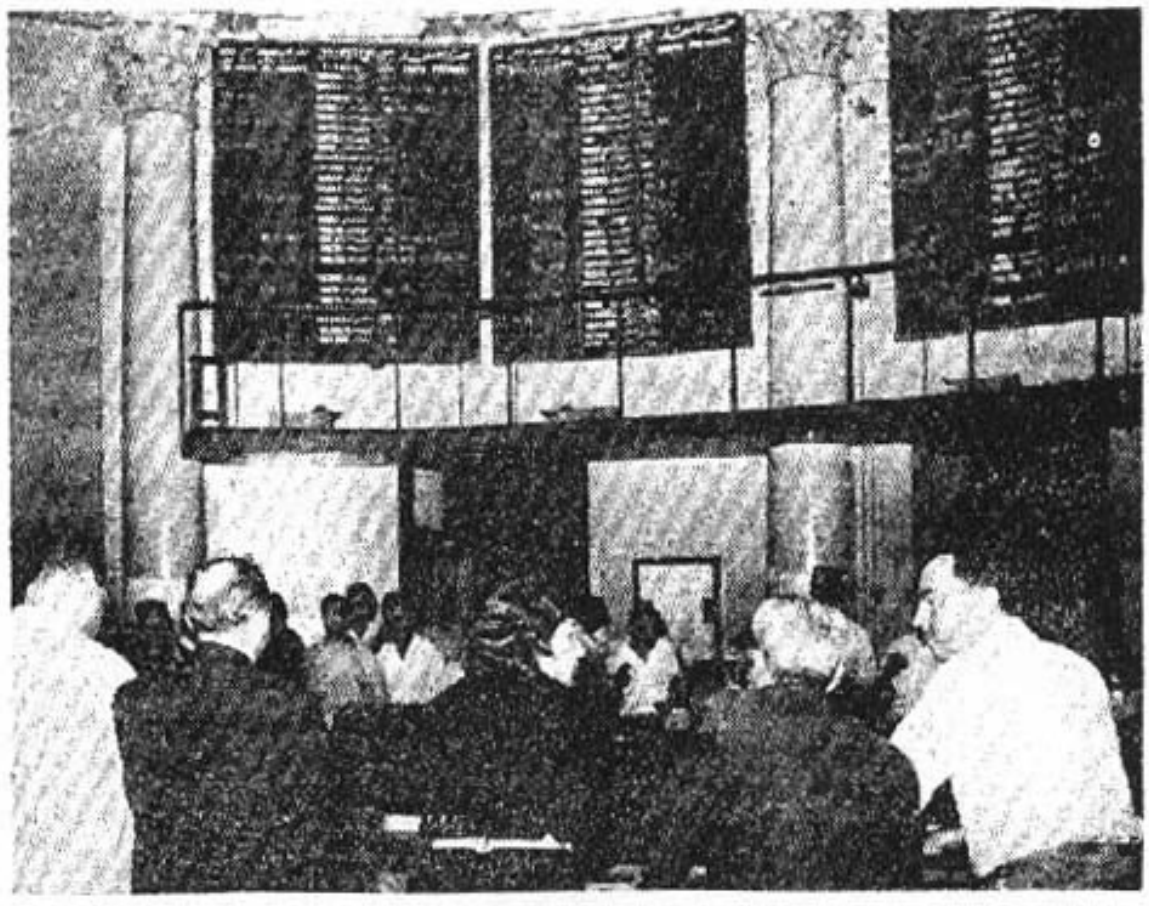

وتوجد فى مصر بورصة للاوراق المالية فى الاسكندرية منذ سنة ١٨٨١ واخرى فى القاهرة منذ سنة ١٨٩٠ وصدرت لوائح وقوانين منظمة لهذه البورصات . وان كانت هذه الاسواق قبل اكتوبر سنة ١٩٧٣ لا تقوم بدورها كما يجب ، فانه يلزم تدارس هذا الموضوع ، والاستفادة من تنشيط هذه الاسواق ، وادخال التعديلات اللازمة لخدمة سياسة الانفتاح الاقتصادى . وسنوضح فيما يلى أهمية سوق الاوراق المالية ، ووظيفتها ، والعمليات التى تقوم بها بيوت السمسرة فى الاوراق المالية ، ثم الاقتراحات التى تحتاج الى تدارس ، تمهيدا لعمل أسواق أو بورصات للعملات الاجنبية داخل البلاد .

## اهمية سوق الاوراق المالية :

تظهر أهمية هذه الاسواق المنظمة فى ضخامة المبالغ المقيدة فى جدول الاسعار الرسمى بسوق الاوراق المالية ، وضخامة المبالغ التى يتم عليها التعامل فى السوق ، وكبر عدد أفراد الشعب المستثمرين فى هذا الوجه من وجوه الاستثمار .

## وظيفة سوق الاوراق المالية :

تتركز فى الخدمات الاقتصادية التى تؤديها هذه الاسواق للمجتمع ، وتشمل تسويق الاوراق المالية ، وتيسير استثمار الاموال فى الاوراق المالية ، وتشجيع الادخار ، وتجميع الاموال ، وتوجيه الاستثمار ، وزيادة الائتمان ، واثبات ملكية الاوراق المالية .

## بيوت السمسرة فى الاوراق المالية :

تتكون بيوت السمسرة فى الاوراق المالية من سماسرة الاوراق المالية ومساعديهم . . وسمسار الاوراق المالية هو ذلك الشخص الذى يتلقى أوامر العملاء من أفراد الشعب التى تتعلق بالبيع أو الشراء ويقوم بتنفيذها فى سوق منظمة للاوراق المالية ، كما يقوم بتأدية خدمات اضافية اخرى، مثل تحصيل الكوبونات للعملاء ، وتقسيم واستبدال الاوراق المالية ، والكشف عن السندات ذات النصيب ، والاكتتاب نيابة عن العملاء فى الاوراق المالية للشركات الجديدة .. وذلك

فتح حسابات جارية للعملاء ، وبمعنى آخر يسهم في تنشيط الاقتصاد القومى .

## سوق الاوراق المالية وسياسة الانفتاح الاقتصادى :

يهم المستثمر الخارجى والداخلى ، المحافظة على أصل استثماراته ، والحصول على عائد مناسب ، وان تتمتع هذه الاستثمارات بالسيولة الكافية . كما يرغب في أن تعرض نتيجة أعمال الشركات في نهاية كل مدة عليه ، ويلزمه أن يتوافر المناخ المناسب الذى تعود عليه فى استثماراته .. ولا شك أن المكان المناسب لذلك يتمثل فى بورصة الاوراق المالية .

فالبورصات تشجع على الادخار والاستثمار ، مما يفيد فى تشجيع تدفق الاموال الخارجية للاستثمار فى هذه الاسواق المنظمة .

وبورصات الاوراق المالية مركز اقتصادى هام ، تعترف بأهميته جميع البلدان والمراكز المالية ، كما يعتبر مدرسة اقتصادية تستخدم الاسلوب العلمى السليم لخدمة الاقتصاد القومى والعالمى .

وعندما يرغب المستثمر الاجنبى فى استثمار أمواله داخل مصر ، يفضل أن تكون فى شكل شركات مساهمة . وهذا يعنى ضرورة توافر أوراق مالية لهذه الشركات ، ويلزم تداول لهذه الاوراق فى سوق منظمة . ومن ثم يحتاج الامر الى تشجيع وتنشيط هذه الاسواق الموجودة فى البلاد . وقد يكون من المناسب فى الوقت الحالى ، اجراء دراسات لهذا الغرض ، يشترك فيها ممثلون من جميع الجهات المعنية فى هذا المجال . ممثلون من بورصات الاوراق المالية ، ومن البنوك ، وبعض الخبراء لمناقشة المشاكل التى تواجه هذه الاسواق ، ووسائل تنشيطها ، وتوفير الوسائل المختلفة الحديثة التى تناسب المستثمر الاجنبى المعاصر .

وبعد هذه الخطوة ، يلزم كذلك اجراء دراسات اخرى ، يشترك فيها ممثلون من هذه الاسواق والبنك العربى الدولى والافريقى . والاستفادة بالخبراء المحليين والاجانب ، لتدارس وسائل تكوين سوق منظمة تتداول فيها أوراق النقد القابلة للتحويل ، تمهيدا لانشاء سوق فى مصر فى مستوى الاسواق الموجودة فى لندن أو باريس أوزيورخ . ذلك لان تحديد السعر للجنيه المصرى بالنسبة للعملات الاجنبية أسبوعيا ، خطوة تمهيدية لمعرفة الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من الجنيه المصرى والعملات الاخرى القابلة للتحويل ، للتوصل الى معرفة السعر المناسب . وهذا الاسلوب لا يعتبر بديلا للاسواق الكاملة التى ترمى الى التوصل الى تكوينها مستقبلا فى بلادنا .